

التونسيات والمسار الانتقالي؛ تطلّعات وتحديات ونضالات

آمال قرامي

جامعة منوبة، تونس
amel_grami@yahoo.com

الملخص

حلمت التونسيات منذ اندلاع الثورة بتطوير منزلتهن وإحداث تعديلات على مجلّة الأحوال الشخصية حتى تعبّر عن تطلّعاتهن إلى المساواة الفعلية والمواطنة الكاملة. بيد أنّ مسار التحول الانتقالي جاء محمّلاً بتحديات جعلتهن يتخوفن على مكتسباتهن، ويواجهن أشكالاً من العنف المادي واللفظي وخاصة الرمزي، وينظمن صفوفهن علّهن بذلك يثبتن مدى قدرتهن على المقاومة وابتكار استراتيجيات جديدة للصمود. يُعنى هذا البحث بالتالي: (أ) رصد مظاهر التراجع وتعداد صور العنف التي تسلّلت إلى المجتمع التونسي (وفود من الدعاة يكرسون ثقافة كره النساء، التهميش، التنكر لمساهمة النساء في الثورة، جهاد النكاح، النقاب، تحجيب الصغيرات، منع الفتيات من التعليم...)؛ (ب) تحليل ردود فعل التونسيات إزاء هذه التحوّلات وبيان مواقفهن من مواد جاءت في مسودّات الدستور لا تركز حقوقهن الكاملة؛ (ج) إبراز أشكال المقاومة النسائية وطرق بناء الاستراتيجيات؛ تحليل أثر هذه التحوّلات السياسية والاجتماعية والثقافية على الحركة النسائية التونسية، وأوضاع النساء وعلاقاتهن الجندرية وتصوراتهن للمستقبل في ظل هذه التحديات.

الكلمات المفتاح: التحوّل الديمقراطي؛ الجندر؛ المقاومة النسائية؛ الحركة النسائية

التونسية؛ الربيع العربي؛ تونس.

Abstract

Tunisian Women and the Revolution: Expectations, Challenges and Stakes

Amal Grami

Since the beginning of the Tunisian Revolution, which saw an exceptional participation of women, Tunisian women had dreams and expectations that their status would be improved, that the Code of Personal Status would be amended to reflect their aspirations for the achievement of effective equality and full citizenship. However, the transition process brought about myriads of challenges that made women deeply concerned with their achieved rights and facing forms of physical, verbal and especially symbolic violence. They sought to organize themselves seeking to prove their ability to resist and to invent new resistance strategies. Part one of this research identifies the forms of regression and multiple forms of violence targeting women that emerged in Tunisian society (the large number of visiting preachers advocating women hate, marginalization, denying women's participation in the Revolution, sex Jihad, face veil (niqab), veiling young girls and depriving girls of education...). Part two analyzes the reactions of Tunisian women regarding these changes and their views regarding provisions in the draft constitution that do not account for their full rights, namely the forms of resistance adopted by women and the methods they used in developing strategies. The last part analyzes the impact of these changes on women's movement in Tunisia, their situation, status, gender relations and their views of the future in the light of these challenges.

Keywords: Tunisian women; gender; women's resistance; feminist movement; Arab spring; Tunisian revolution; Tunisia.

المقدمة

«ما أكبر أحلام التونسيات»

حلمت أغلب التونسيات⁽¹⁾ منذ اندلاع الثورة، بتطوير مجلة الأحوال الشخصية⁽²⁾، وبتعديل المجلة الجنائية، والمجلة الانتخابية، وقانون المواريث... حتى تعبر النصوص التشريعية عن تطلعاتهن إلى المساواة الفعلية، والعدالة الاجتماعية، والمواطنة الكاملة. وحلمت النساء بأن يكون تمثيلهن في مواقع صنع القرار متطابقة مع كفاءتهن وتميزهن. وحلمت النساء أيضا بتحقيق ذواتهن بعيدا عن (جلباب السلطة).

ولم تكن أحلام النساء تخص جندرهن، مقتصرة على ما يشغلن بل كانت أكبر من أن تختزل في بعض المطالب. فقد طمحت التونسيات إلى بناء وطن ديمقراطي يحفظ حقوق الجميع دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو العرق أو الدين، وإلى تغيير نمط العلاقة بين الحاكم والجماهير، وتأسيسها وفق عقد اجتماعي سياسي جديد جوهره الكرامة والمساواة، والعدالة الاجتماعية والحرية، والأمن...

وما كانت أحلام التونسيات طوباوية، وموصولة إلى عالم 'المدينة الفاضلة' بل إنها كانت منبثقة من خصوصيات مثلها أولا: «الأنموذج التونسي» الذي جعلهن يتصورن طيلة عقود، أنهن يشكّلن الاستثناء في العالم الإسلامي، ويعتقدن أنهن

(1) وعيا منا بأنه ما عاد بالإمكان الحديث عن التونسيات بصفة الإطلاق وكأنهن يمثلن كتلة واحدة منسجمة ولا فروق بينهن فإننا نلفت الانتباه إلى أننا لن نركز التحليل على التونسيات المنتميات إلى التيارات الإسلامية باعتبار أن أحلامهن مختلفة، وأحيانا متعارضة مع أحلام المتمسكات بالدولة المدنية، ومجلة الأحوال الشخصية. فمن الإسلاميات فئة ترغب في تشييد دولة الخلافة، وتطبيق الشريعة بما في ذلك تعدد الزوجات ومنهن فئة تطمح إلى إقامة دولة إسلامية ولكن دون استنقاص من أغلب مكتسبات النساء. وبناء على ذلك نرى أنه من المهم بمكان إجراء بحوث ميدانية في الموضوع لتبيين الحراك داخل الفئات النسائية.

(2) تعد مجلة الأحوال الشخصية بمثابة قانون للأسرة وقد صدرت سنة 1956. تشير إلى أن جمعية النساء الديمقراطيات كانت تطمح إلى كسب بعض الحقوق الجديدة كالمساواة في الإرث، وزواج المسلمة بغير المسلم، وإدخال بعض التعديلات على القانون الجنائي دفعا باتجاه المساواة.

بمنأى عن كلِّ محاولات النكوص. فتونس تصاغ حولها مجموعة من التمثلات (Représentations) من ذلك أنها بلد علمانيّ التوجّه يحمي حقوق النساء التي أرساها الزعيم - الأب «بورقيبة»، والتونسيات متعلّقات، وواعيات، و متمسّكات بحقوقهن، وساعات إلى تطوير منزلتهن. أمّا الخاصية الثانية فتكمن في طبيعة واقع شكّلتها الثورة جعل المواطنين يرفعون سقف المطالب، ويطلقون العنان لأنفسهم حتى يتحرّروا من ثقافة الخنوع⁽³⁾.

بيد أنّ هذه الأحلام والأمال كانت «أحلاماً خطيرة» على حدّ عبارة سلافوي جيچك (Slavoj Žižek) إذ سرعان ما امتزجت، في مرحلة الانتقال الديمقراطيّ، بمجموعة من المخاوف منها: الخوف من فقدان مكاسب تحقّقت⁽⁴⁾، واستشراء التهميش، والعنف، والتمييز. وهي مخاوف مبزّرة تسلّلت إلى المجتمع ظواهر جديدة وممارسات دخيلة، وخطابات لا عهد للناس بها، فارضة بذلك على التونسيات مجموعة من التحديات.

1- تحديات فرّضها المسار الانتقاليّ: الذكورية المطلّة برأسها

ناضلت عدّة جمعيات نسائية، وقوى وطنية من أجل فرض مبدأ التناسف (parity) في انتخابات 2011 بيد أنّ الناشطات الحقوقيات سرعان ما فوجئن بمقاومة أغلب الأحزاب لتطبيق المشاركة السياسية القائمة على أساس النديّة تطبيقاً فعلياً. كما أنّهن وقفن على حقيقة مفادها أنّ الإجماع قد تحقّق بين الخصوم السياسيين فيما يتعلّق بالقضية النسائية. فعدد من السياسيين نظروا إلى النساء على أساس أنّهن 'أدوات' للتعبئة من أجل نيل الأصوات أو زينة يوشى بها المشهد السياسيّ.

أمّا حزب النهضة فمثله مثل الأحزاب الليبرالية، أظهر برنامجاً من خلال الأدوار الممنوحة إلى المرأة، ومكانتها داخل مختلف الهياكل. وبالرغم من أنّه كان ينتقد 'نسوية الدولة' (State feminism) إلّا أنّه استمرّ في التوظيف السياسيّ للنساء

(3) يمكن مشاهدة فيلم وثائقيّ 'نساء تونس... بماذا يحلمن؟'

<http://www.youtube.com/watch?v=9BqNNcOLjje>

(4) تجدر الإشارة إلى أنّه منذ تولي بن عليّ الحكم انتابت التونسيات مجموعة من المخاوف باعتبار أنّ النظام الجديد لوّح بإحداث تعديلات على مجلة الأحوال الشخصية تقرباً إلى المملكة العربية السعودية فما كان من الجمعيات النسوية إلا التحرك.

فإذا به يسلّط الأضواء على مرشّحته غير المحبّبة 'سعاد عبد الرحيم'، ويؤكد على أهميّة دور النساء في التعبئة، ويرشّح عددا منهن وفق منطق العصبية، واعتمادا على بنى القرابة. ولا يعدّ هذا الإجراء غريباً عن فكر الجماعات الإسلامية والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية.⁽⁵⁾

ولئن نجحت نساء حزب النهضة في الدخول إلى المجلس التأسيسي بوصفهن نائبات فإن المترشّحات عن أحزاب ليبرالية، أو يسارية أو تقدمية... وجدن صعوبة في كسب الانتخابات بالرغم من أنّ تاريخ الحركة النسوية يؤهل 'العلمانيات' لتقلّد مناصب صنع القرار أكثر من الإسلاميات اللواتي لم تكن مرئيات على مستوى الحركة النضالية النسائية.

بيد أنّ ترشّح النساء 'العلمانيات' للمجلس التأسيسي لم يكن في الغالب، مرحّباً به داخل الأحزاب 'الديمقراطية'⁽⁶⁾ ومن ثمّ لم تكن النساء مدعومات في حلّهن وترحالهن أثناء الحملة الانتخابية، وهو عامل جعلهن يحاولن إثبات ذواتهن، ومواجهة التحديات كحملات التشويه على المواقع الاجتماعية (Facebook, Twitter...) والاعتداءات اللفظية، والتحرّش الجنسي فضلاً عن العُنف المادي والرمزي، حين كنّ لا يسألن في الغالب عن برامج أحزابهن بل عن حياتهن الشخصية.⁽⁷⁾

ويمكن القول إنّ فرض قانون التنافس كشف النقاب عن ذهنية ذكورية تثبت بما لا يدع مجالاً للشكّ، مدى ترسخ بنى النظام الأبوي، وشيوع الصور النمطية التي تحول دون دخول المرأة معترك السياسة، خاصّة إذا لم تكن 'تحت' حماية رجال الحزب. ولا يمكن التغاضي عن الربط المتعمّد الذي يلجأ إليه عدد من

(5) لمزيد الاطلاع يمكن الرجوع إلى: يسيم آرات، الإسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا: النساء الإسلاميات في معترك السياسة، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013، (ترجمة مني محسن الصاوي).

(6) لم تتجاوز القوائم الانتخابية التي ترأسها نساء 7٪ في نظام الاقتراع الذي يوفر أكبر الحظوظ لرؤساء القوائم.

(7) Zoe Petkanas, «From Visible to Invisible: Tunisia's Gendered Democracy Paradox», CGHR Working Paper 3, Cambridge: University of Cambridge Centre of Governance and Human Rights, (March 2013), p. 12-13.

ويمكن الرجوع أيضاً إلى: هادية الشاهد المسيهلي، هنّ الأغلبية في المجلس التأسيسي: النهضويات... هل تمثّلن التونسيات؟، موقع تونس، بتاريخ 2011-10-30

<http://www.turess.com/alchourouk/515644>

قيادي حزب النهضة في خطاباتهم بين 'العلمانيات'، ونظام بن علي، من جهة، وتطوير حقوق النساء والنظام الاستبدادي، من جهة أخرى. وقد ترتب عن ذلك التشكيك في كفاءة النساء، وفي مدى ارتباطهن بالإسلام، وتمسكهن بالمنظومة الأخلاقية⁽⁸⁾.

ويكمن المظهر الثاني للممارسات المعبرة عن الذهنية الذكورية في التعتيم الإعلامي⁽⁹⁾ الذي ذهبت ضحيته المرشحات. فوسائل الإعلام لم تعمل على تغطية الحملات الانتخابية لنساء يخضن لأول مرة مجال السياسة. فلا غرابة والحال هذه، أن يتقلص حضور النساء في كل الحكومات التي تعاقبت بعد الثورة، وأن يقل حضورهن في المنابر الإعلامية. ويبيّن تهميش النساء عن مفارقة قوامها بروز فجوة بين وجود كفاءات نسائية عديدة من جهة، وضعف تمثيلهن في مواقع صنع القرار، من جهة أخرى.

ولم تكن المشاركة النسائية وحدها محلّ خلاف إذ وجدت التونسيات أنفسهن يخضن معركة للدفاع عن مجلّة الأحوال الشخصية. فقد سمح سياق الثورة للعديد من التونسيين بأن يعبروا عن آمالهم، وهواماتهم (Fantasmes) وتصوّراتهم للمستقبل. ومثّلت مجلّة الأحوال الشخصية موضوع جدل بين الناس، وارتفعت الأصوات بين متمسك بكلّ ما جاء في المجلّة كعامل على تطويرها، وراغب في إلغائها معتبرا أنها البقرة التي آن أوان ذبحها، ومحاول تعديلها حتى تتلاءم مع السياق الجديد.

وسرعان ما برز رؤساء أحزاب لا همّ لهم سوى الدعوة إلى تعدد الزوجات وزواج القاصرات، والتسرّي بالخدمات⁽¹⁰⁾. وكثرت المناورات من أجل الحدّ من الحقوق التي يفترض بالدستور أن يضمنها للنساء. وتزامنت هذه المطالب مع توافد

(8) ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى النسويات في مصر إذ وقع الربط بينهن ونظام مبارك واعتبرت المكاسب 'قوانين

سوزان مبارك' وطالب الإسلاميون بإيقاف العمل بها.

(9) سنية بن جميع العماري وحنان شقرون، تونسيات ومسار الثورة، تونس، منشورات الكريديف، 2013، ص 104.

(10) ذكر مقال صادر عن مجلّة «جون أفريك» (Jeune Afrique) بتاريخ 23 جويلية 2013، ما وصلت إليه وضعية المرأة التونسية من تدهور في المجتمع، فعلاوة على ما دعا إليه بعض السياسيين من نزع القداسة عن منع تعدد الزوجات، صرح البحري الجلاصي (وهو رئيس حزب) بأن البنات لا بد من تزويجهن بمجرد وصولهن إلى سن البلوغ، وذلك - حسب ما يدعيه - منعا للفساد الأخلاقي في البلاد.

Frida Dahmani, Tunisie tout feu, tout femmes, 23/07/2013

<http://www.jeuneafrique.com/Article/JA2740p052.xml0/>

عدد من الدعاة من مصر، والبحرين، والمملكة العربية السعودية... يبحثون العائلات على تحجيب الفتيات الصغيرات، وختنهن، ويبرّون للشابات منافع الزواج العرفي⁽¹¹⁾، والنقاب⁽¹²⁾، والجهاد: جهاد العلمانيين الكفار في الداخل، والجهاد في سوريا، وممارسة 'نكاح الجهاد'⁽¹³⁾.

وهكذا غدت التونسيات مهدّات في مكانتهن في المجتمع، لاسيما بعد انتشار ظاهرة العنف باسم «الدين» أو «التأديب الأخلاقي». فقد شغف بعض السلفيين، والمتشدّدين من أتباع حزب النهضة بتخويف النساء في المظاهرات الاحتجاجية، ودعوتهن إلى العودة إلى المطابخ⁽¹⁴⁾. وانطلقت 'كتائب شباب النهضة' في حملات تشويه الناشطات بهدف تصميتهن، وجعلهن يعزفن عن المطالبة بحقوقهن ولعلّ أهمّها

(11) وفي هذا الصدد، نشير إلى موجة الغضب التي أحدثتها أقوال سهام بادي (عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية)، بعيد توليها لوزارة المرأة بخصوص تأييد الزواج العرفي، إذ اعتبرت أنه يدخل في باب «الحرّيات الشخصية» قبل أن تراجع عن أقوالها بسبب ضغط الرأي العام التونسي إزاءها. هل تشرّع سهام بادي وزيرة شؤون المرأة الزواج العرفي؟ موقع المصدر بتاريخ 1-2-2012.

– ar.webmanagercenter.com

(12) وقد بينت عادة بن جدو في حوار لها أجرته مجلة «وات» مدى خطورة مثل هذه المظاهر في المجتمع التونسي، واستدلت على أن النص التشريعي الإسلامي لم يفرض النقاب على المسلمات. تقول: «وهو ما ذكر بوضوح تام في القرآن الذي لم يقرّ أيضا تغطية المرأة لوجهها ويديها بل أوجب عليها لباس الحجاب فقط وذلك ضمان العملية التواصل والحوار مع الآخر»؛ جاء هذا في مقال عنوانه «حقوق ومكاسب المرأة في تونس ما بعد الثورة محل جدل واسع» لعائدة الهيشري، صدر يوم 07-03-2012، على الرابط التالي: <http://www.turess.com/tap/121910>

(13) آمال قرامي، «حقّ مجاهدات النكاح في هبة أجسادهنّ للثوّار»؛ الحوار المتمدن، العدد 4225، بتاريخ 24/09/2013

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=379409>

ونذكر هنا أيضا تلك التصريحات التي أدلى بها الداعية السلفي خميس الماجري، حين اعتبر أن المرأة التونسية «بضاعة يمكن شراء شرفها مقابل سانديش»؛ لمياء ورغي، «داعية سلفي: المرأة التونسية يمكن شراؤها سانديش»؛ وكالة العصماء للأنباء، بتاريخ 26/07/2013

http://www.alassma.com/spip.php?page=imprimer&id_article=780

(14) وتحدث عبده جميل المخلافي عن الضغط الذي يمارسه السلفيون على النساء التونسيات غير المنقيات خاصة، من قبيل الشتم والتعنيف الجسدي واللفظي، وعبر تأسيس «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لمنهجية العنف المسلط على النساء؛ «السلفيون في تونس: أقلية تخيف النساء والصحافة»، على شبكة الحوار نت الإعلامية، بتاريخ 06/12/2011

http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=23509#.UvPJefl5M_w

المساواة التامة⁽¹⁵⁾. ومال بعضهم إلى استغلال مواقعهم من أجل تنفيذ أحلامهم. فعن لشروطي منع رئيسة جمعية من مغادرة البلاد إلا بعد حصولها على إذن كتابي من الزوج⁽¹⁶⁾، وأقدم عدد من الأمنيين على اغتصاب فتاة أمام خطيبتها وابتزازهما، وتكثفت دوريات الشرطة، ومساءلة النساء عن أسباب خروجهن في ساعات متأخرة⁽¹⁷⁾. تقول أحلام بلحاج رئيسة جمعية النساء الديمقراطيات (سابقاً) في هذا الصدد: إن جمعيتها تلقت «كثيراً من التشنجات (كذا) من فتيات تعرّضن لمضايقات من الشرطة بسبب لباسهن (الأوروبي) أو خروجهن في الليل أو تنقلهن في سيارات مع رفاقهن». وقالت حول مدى صحة ما يشاع من أنباء عن إطلاق الشرطة «حملة أخلاق» تستهدف النساء المتحررات، «هناك حملة غير معلنة رسمياً، وقد وصلتنا تشيكيات كثيرة من ممارسة البوليس دور الحافظ على الأخلاق الحميدة⁽¹⁸⁾».

ولئن لم تتحوّل هذه الوقائع إلى ممارسات جماعية إلا أنها تسمح بتبيين خصائص السياق الذي تنزلت فيه صياغة الدستور الجديد، وفهم الأسباب التي

(15) عرفنا «حالات عنف ممنهج ضد النساء في الشارع وأماكن العمل والجامعات والمدارس ولجوء بعض العائلات إلى تحجيب الفتيات القصر وحتى الراشيدات رُغماً عنهن وممارسة التضييق أو التحرش بغير المحجبات فضلاً عن لجوء بعض المسؤولين والموظفين أو الأساتذة إلى إلزامية الفصل بين الجنسين أو إجبار البنات المقيمات في المعاهد على لبس اللباس الشرعي»؛ آمال القرامي، «النساء والثورات والعنف»، موقع الحوار المتمدن، بتاريخ السبت 26 نوفمبر 2011.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285240>

(16) لئن نفت وزارة الداخلية في 2013 أن تكون الحكومة الانتقالية تخطط لوضع مشروع قانون يفرض على النساء موافقة أحد الأقرباء حتى تتمكن من السفر، فقد شاع الكثير من الأخبار عن ممارسات من هذا القبيل وقعت لامرأة أعمال تونسية كانت قاصدة ليبيا، ولأب كان يرغب في السفر مع بناته الثلاث، وكانت اثنتان منهما تتجاوزان سن الثامن عشرة، فطالبته إدارة الحدود بإذن لابنتيه بمغادرة التراب التونسي. أثارت هاتان القضيتان حفيظة الرأي العام التونسي وخاصة غضب النساء، مما جعل منظمة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية تصدر بلاغا يندد بهذا الإجراء وبأي تشريع قد يصدر لدعمه؛ ويمكن مراجعة أصداء هذا الحدث بجريدة «لابراس» (Presse) الصادرة بتاريخ 11/09/2013، على الرابط التالي:

<http://www.lapresse.tn/11092013/72189/un-discrédit-pour-la-Tunisie-post-revolution.html>

(17) ذكرت هذه الحادثة في موقع France24 على الرابط التالي:

Sarah LEDUC, Les Tunisiennes n'ont pas fini leur révolution, (09/03/2012)

<http://www.france24.com/fr/20120307-tunisiennes-ont-pas-fini-leur-revolution-feministe-islamisme-ennahda-tunisie-journee-femme>

(18) محمد قاياتي، «المرأة ومستقبلها تحت حكم الإسلاميين»، شبكة الأخبار العربية، دون ذكر تاريخ.

<http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=49704>

حفّزت النساء على المطالبة بدسترة حقوقهنّ. وقد اعتبرت الحركات النسوية هذه الردة على مستوى العقليات، والسلوك والخطابات نتيجة متوقّعة للتهميش والفقير وتراجع مستوى التعليم، فضلاً عن تسرب الوهابية إلى تونس بمباركة حزب النهضة، ومن ثمة لم تستغرب الناشطات بروز أصوات نسائية تُطالب بالحدّ من حقوق فرضتها مجلة الأحوال الشخصية⁽¹⁹⁾، وتتعامى عن تنامي العنف مادام يستهدف العلمانيات (المثقفات، الفنانات، الصحفيات..).

وإذا تأملنا في مواقف نساء المجلس التأسيسي، وأغلبهن من حزب النهضة، بدا لنا بوضوح الانشقاق والفرز، وأحياناً الاستقطاب الحدي الذي حصل بين نساء النهضة والنساء المنتميات إلى أحزاب تمثل القوى «الديمقراطية». وقد كانت نتيجة توتر العلاقة بين النساء داخل المجلس تعطيل استراتيجية المناصرة في أغلب الأحيان، مع أنّ مبادرة كانت قد اتخذت لعقد تحالف بين مختلف النائبات من أجل الدفاع عن حقوق النساء ولكنّها لم تكن ذات فاعلية كبرى.

تقول مية الجريبي الأمينة العامة للحزب الجمهوري في هذا الصدد:

«هناك مخاوف، وهناك دعاوي للردة و للعودة بالمرأة إلى الوراء، لأنّه في كلّ مرحلة أزمة مثل التي تمرّ بها تونس تكون المرأة هي المستهدف الأول سواء في حريتها العامة أو في حريتها الشغلية، واليوم ونحن في مرحلة التغيير كلّ مكاسب المرأة تتعرض للاستهداف، لكن من قبل أقلية... لذلك لا بدّ أن ننتبه لهذه المسألة عندما نصيغ (كذا) الدستور». وبالنسبة إلى الإمكانية المتوفرة داخل المجلس التأسيسي للدفاع عن مكاسب المرأة التونسية، تقول الجريبي: «إلى حد الآن لم نر حماساً ايضاً في الدفاع عن حقوق المرأة ونرجو أن ننظر النائبات في المجلس

(19) رغم أنّ سعاد عبد الرحيم كانت - قبيل انتخابات 23 أكتوبر وبعيدها - رمزاً للتوجه المعتدل الذي أوجت به حركة النهضة لتلميع صورتها (فهي غير محجبة)، فإنها وسمت وضعياً الأمهات العازبات بأنها غير مقبولة ومناقية للأخلاق؛

Sarah LEDUC, «Les Tunisiennes n'ont pas fini leur révolution»,

<http://www.france24.com/fr/20120307-tunisiennes-ont-pas-fini-leur-revolution-feministe-islamisme-ennahda-tunisie-journee-femme>

وتناولت هذه القضية لينا بن مهنّي، في مقالها «المرأة التونسية و«ثورة الياسمين»؛ موقع النهار، بتاريخ 24 تشرين الأول 2013.

<http://newspaper.annahar.com/article/77856->

التأسيسي لأنفسهن كمواطنات قبل أن يكن أصوات أحزابهن، وأن تكون فرصة صياغة الدستور هي فرصة تأكيد المواطنة لا فرصة تصفية حسابات هذا الطرف السياسي أو ذلك»⁽²⁰⁾.

لقد تسبب سكوت عدّة نائبات من حزب النهضة في انتشار العنف والتمييز ضدّ النساء، والقاصرات، والتحجيب القسري للصغيرات في اتهام حزبهن بأنه شرع في إطلاق حملات منظّمة لتغيير نمط عيش التونسيين، وفرض النمط المحافظ على مستوى السلوك، واللباس، وبناء العلاقات بين الجنسين في مختلف الفضاءات، لا سيما بعد انتشار الجمعيات الخيرية الإسلامية التي اعتمدت خطاباً يعتبر المرأة «قاصراً» و«عورة».

ولعلّ ما يسترعي النظر في حملات استهداف مكتسبات التونسيات ارتفاع أصوات نسائية تدعو إلى الحدّ من حرّية النساء من داخل المجلس التأسيسي. فقد طالبت نائبة من حزب النهضة بالفصل بين الجنسين في الشواطئ، وفي وسائل النقل. ولم تمنع أخريات من اعتماد الشريعة مصدراً رئيسياً في الدستور، واعتماد التكامل بدل المساواة، وقبلت أخريات التراجع عن التناصف، بل قاومنه عندما أُعيد طرحه.

ونظّمت نساء النهضة مظاهرات في عيد المرأة (13 أوت /، آب 2013) رفعن فيها شعارات من قبيل «المرأة تريد تطبيق شرع الله» و«الشعب يريد النهضة من جديد» و«بالروح بالدم نفديك يا شرعية». ثمّ إنّهن انطلقن في التعبئة من أجل رفض رفع التحفظات عن السيداو وهي (اتفاقية مناهضة التمييز ضدّ المرأة)، ونظّمن حملات تشويه ضدّ الاتفاقية رُفعت فيها لافتات كتبت عليها «السيداو.... وإذا عصيتم فاستتروا» في محاولة للربط بين السيدا (Sida) والسيداو (CEDAW) وبالإضافة إلى ذلك تكثّف تأييد النهضوايات للإخوان المسلمين، فلم تفوّت النائبات داخل المجلس وخارجه فرصة رفع شعار «رابعة».

ونظّمت نساء جبهة الإصلاح ونساء حزب التحرير أيضاً مجموعة من الندوات

(20) مبروكة خذير، «مخاوف من تراجع حقوق التونسيات في ظل صعود الإسلاميين»، موقع أخبارك بتاريخ 2012-3-8.

http://www.akhbarak.net/articles/8282552 (بتاريخ 2014-3-26)

الصحفية، والمؤتمرات للتبديد بمنع الطالبات المنقبات من إجراء الامتحانات، واعتبرن أنّ الخلافة هي الضامنة لحقوق النساء⁽²¹⁾.

وقد ترتب عن الانزياح الحاصل في المسار الانتقالي بسبب تدخل أطراف خارجيّة (قطر، السعودية...) بروز حالة من اليأس، والإحباط، والتشاؤم في المجتمع. وقد انتشر الخوف، والرقابة الذاتية، وشاعت بين عدد من المواطنين ثقافة الخلاص الفرديّ (الهجرة). ولكن للمناضلات والعاشقات لأوطانهنّ شأن آخر.

2- المقاومة النسائية: يقظة التونسيات وعزمهن على البناء

اختلفت ردود فعل التونسيات إزاء مظاهر النكوص. فبينما احترفت بعضهن البكاء، والحديث من موقع الضحية مالت أخريات إلى الانزواء، واعتزال ساحة نضال لا عهد لهنّ بها. وفي مقابل هذه الفئات صمّمت الناشطات المنضويات تحت الجمعيات، والرابطات الحقوقيّة، والنقابات العماليّة، وغيرهن الانطلاق في العمل لا سيما وأنهن تجاوزن وقع الصدمة. ففكرن في العوامل التي أدت إلى التقهقر، وسعين إلى تفكيكها ثم تجاوزها عبر اعتماد استراتيجيات مختلفة.

وبناء على هذا الوعي بأهمية التحرك قرّرت النساء الانخراط في الفعل الاجتماعي عبر إنشاء الجمعيات، وتنظيم الصفوف، والدعوة إلى التنسيق الجماعي، وعقد التحالفات مع مختلف مكونات المجتمع المدنيّ كالجمعيات الحقوقيّة، والرابطة التونسيّة لحقوق الإنسان، والأحزاب التقدميّة وغيرها. وقد استطاعت الحركات الاحتجاجيّة النسائيّة، التي انتقلت من السياق العفويّ إلى الانتظام داخل إطارات مهيكلة، أن تمنح للمرأة حضوراً قوياً في الكثير من مجالات الحياة العامّة.

ولئن دأب البعض على التركيز على الجهود التي تبذلها الجمعيات والمنظّمات غير الحكوميّة من أجل التصديّ لمحاولات الارتداد، والانتهاكات فإنّ ما ميّز المسار الانتقاليّ هو تعاضد المبادرات الجماعيّة، والجهود الفرديّة التي اضطلعت

(21) المؤتمر العالميّ لنساء حزب التحرير الذي استضافته شابات الحزب في تونس بعنوان «الخلافة نموذج مضىء لحقوق المرأة ودورها السياسي» - 10 مارس 2012.

<https://www.youtube.com/watch?v=aluLuL6M0I4>

بها بعض النساء (أكاديميات ونساء من جمعيات، ولجان نسائية تابعة للنقابات المهنية، والأحزاب السياسية وغيرها).

ويمكن تصنيف المواضيع التي مثلت جوهر العمل النضالي النسائي كالآتي:

(أ) توثيق الانتهاكات والتشهير بالتجاوزات، ومقاومة العنف المسلط ضد النساء وتحديد المخاطر.

(ب) الضغط من أجل دسترة حقوق النساء.

لما كان يعسر استقرار مختلف أنشطة الجمعيات، وتعداد استراتيجياتها المعتمدة فإننا أثرنا الوقوف عند بعض النماذج التي تميّزت على مستوى الأداء منها العريقة كجمعية النساء الديمقراطيات، وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، وجمعية مساواة وتناصف الحديثة النشأة (في نيسان/ أبريل 2011) وتحالف حرائر تونس.

نظمت الجمعيات ذات التوجه النسوي مسيرات تجوب شارع «الحبيب بورقيبة» للمطالبة بأن ينص دستور البلد الجديد صراحة على العلمانية، وعلى المساواة الكاملة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية. فكان مطلب العلمانية «اللائكية» (Laïcité) حاضراً في الشعارات المرفوعة في المظاهرات قبل الدعوة إلى تكريس الديمقراطية.

وبينما كانت الجمعيات الحديثة العهد تبحث عن آليات للتعبئة، وتنظيم الصفوف بادرت جمعية النساء الديمقراطيات، وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، بالعمل على أرض الميدان، وقد مثلتا بذلك قوة اقتراح وضغط. ولئن لم يقع تشريك الجمعيتين في صياغة القرارات فإنهما كانتا لا تنفكان عن تقديم المطالب، والمقترحات، والمشاريع للهيئات المعنية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد. فقد قررت الجمعيتان التوجه إلى الأحزاب السياسية لمطالبتها بتحمل مسؤوليتها في الدفاع عن حقوق المرأة. وقد سعت الجمعيتان إلى التنسيق مع المعهد العربي لحقوق الإنسان حول «عهد تونس للحريات» بمشاركة الاتحاد العام التونسي للشغل، ونقابة الصحفيين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. ولم تطالب النسويات بضمّان حقوق الإنسان الكونية للنساء فقط، بل طالبن أيضاً بأن يستجيب الدستور لقيم الثورة، أي الكرامة،

والحرية، والعدالة، والمساواة.

أما جمعية مساواة وتناصف فقد سعت منذ تأسيسها، إلى الضغط حتى يتم العمل داخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي ثم المجلس التأسيسي وفق مبدأي التناصف والمساواة، شعارها في ذلك «الديمقراطية تبدأ بحقوق النساء». وقد تمثل تحرك الجمعية في إصدار البيانات، ونشرها في المواقع، وصفحات الفيسبوك، والصحف، والتدريب، وتنظيم الوقفات الاحتجاجية، والتشهير بالانتهاكات في مختلف وسائل الإعلام (بخصوص تكريس مبدأ التناصف، والتراجع عن رفع التحفظات عن اتفاقية السيداو، وممارسة إقصاء النساء من مواقع صنع القرار، والعنف ضد النساء، ورفض استضافة الدعاة المتشددين، والتوظيف السياسي لقضية المرأة وغيرها، والانتخابات). بالإضافة إلى إطلاق الحملات كحملة توعوية ضد ارتداء النقاب الذي انتشر في تونس بسرعة ملفتة للانتباه بعد الثورة.

وأمام ارتفاع عدد الجمعيات النسائية فكّرت بعض القيادات في لمّ الشمل فكان تحالف أكثر من ثلاثين جمعية «ائتلاف حراير (حرائر) تونس» بتاريخ 13 فيفري/فبراير 2013 التقت حول الإيمان بمبدأ المساواة بين الجنسين، وكونية حقوق الإنسان. ومثلت الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الإطار المرجعي لإصدار الميثاق المشترك. وكان الالتزام بهذا الميثاق شرط الانضمام ل«تحالف من أجل نساء تونس». وقد عمل التحالف على التعاون مع اللجان النسوية التابعة للأحزاب السياسية، وأثمر هذا التعاون صياغة مسودة بديلة لمشروع الدستور الأول للبلاد.

وكان تحرك التحالف مثيرا للانتباه، خاصة في الاحتفال بعيد المرأة في 13 أوت/أغسطس 2011⁽²²⁾ ولم يكن هذا التحرك الجماعي احتفاء بصدور مجلة الأحوال الشخصية بقدر ما كان دفاعا عن قيم المساواة، والمواطنة، والكرامة،

(22) وضمّ آنذاك الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وجمعية النساء للبحث حول التنمية، ولجنة المرأة العاملة للاتحاد العام التونسي للشغل، وجمعية مساواة وتناصف، ولجنة المرأة بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ولجنة المرأة بفرع تونس لمنظمة العفو الدولية، وجمعية نساء وكرامة والمجموعة المغاربية 95 من أجل المساواة وصوت وصور المرأة، وجمعية النساء الحقوقيات.

والحفاظ على مكاسب التونسيات، وتطوير حقوقهن.

ولم تكتف الجمعيات النسائية بالتعبئة والتوعية والتنسيق والاحتجاج والضغط، وإنما عملت على تطوير أساليب عملها. فقد اختارت أن تدعو إلى حملة رفع العلم التونسي فوق كل بيت أو في كل سيارة احتفالاً بعيد الجمهورية 25 جويلية/ تموز 2013⁽²³⁾، وهو تحرك مفهوم في ظل تنكّر الفئات المتشددة سواء من داخل التيارات السلفية أو الإسلامية للانتماء الوطني بل ذهب عدد من نواب النهضة أو الموالين لهم إلى الامتناع عن الوقوف عند أداء النشيد الوطني، أو الاحتفال بعيد الاستقلال إلى غير ذلك من السلوكيات المثيرة للاستهجان. لعل أهمها حادثة تنزيل العلم الوطني من فوق مبنى كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة واستبداله بالراية السوداء للسلفية، الأمر الذي استفز طالبة «خولة الرشيدي» فجعلها تتسلق الحائط، وتشتبك مع أحد المتسيبين إلى السلفية وتعيد العلم⁽²⁴⁾.

(ج) اللاعات الجدد.

وإذا نظرنا في الأشكال الفردية لتحرك النساء من أجل الدفاع عن حقوقهن تبين لنا أن فئة من الكاتبات، والناشطات الحقوقيات، والفنانات⁽²⁵⁾ قد نهضن بدور هام خلال المرحلة الانتقالية. وقد تفرّع هذا النشاط إلى كتابة المقالات التحليلية

(23) «في بادئة هي الأولى من نوعها: دعوات لرفع العلم»، مقال غير ممضى، بتاريخ 23 يوليو 2013، موقع الصباح نيوز.

<http://www.assabahnews.tn/article> (متاح بتاريخ 26-3-2014).

(24) «المرزوقي يكرم خولة الرشيدي ويطالب المجرم بتسليم نفسه»، موقع المصدر بتاريخ 12/03/2012. <http://ar.webmanagercenter.com/>

(25) نذكر من يبينهن على سبيل المثال حفيظة شقير، وسلسيل القليبي، وسلوى الحمروني، ولبلى طوبال، وسعيدة قراش، ونزيهة رجبية، ولبلى بن دبة، وألفة يوسف، ونائلة السليبي، ولطيفة الأخضر، ورجاء بن سلامة، وأمال قرامي، وسلوى الشرفي وغيرهن.

وقد كتبت سناء بن عاشور مثلاً ثلاثة تقارير عن علاقات النوع الاجتماعي خلال الفترة الانتقالية الأولى من خلال الصحف اليومية، تبين وجود تفاوت كبير بين النساء والرجال في التغطية الصحفية المتعلقة بالحملة الانتخابية، رغم انخراط النساء بقوة في العمل السياسي:

حظ النساء من التغطية في الصحافة المكتوبة: 7٪

حظ النساء من التغطية في المحطات الإذاعية: 8٪

حظ النساء من التغطية في المحطات التلفزيونية: 11٪



على أعمدة الصحف، والمواقع، وصفحات الفيسبوك، والمشاركة في بعض البرامج الإعلامية للتعبير عن وجهات نظرهن، وتقديم المحاضرات والدورات التدريبية، والمشاركة في منابر الحوار على شبكات التواصل الاجتماعي، ومناصرة الجمعيات في تحركاتها الاحتجاجية.

ولعلّه من المفيد أن نشير إلى بروز فئتين من الجامعيات في هذا المسار الانتقالي: دارسات القانون والحقوقيات اللواتي واكبن المسار تشريعياً فكن يقظات منبّهات إلى الانزياح والمخاطر، مفسّرات للقواعد الدستورية، والمرجعية الحقوقية الكونية، ومنتقدات للتناقضات. أما الفئة الثانية فهنّ الجامعيات المختصات في الفكر الإسلامي. فقد ساهمن في كشف التلاعب بالدلالات، ووضّحن الخلفيات الدينية والسياسية والاجتماعية التي تكمن وراء دعوة حزب النهضة إلى فرض الشريعة، وتجريم الاعتداء على المقدّس، والتركيز على رعاية الدولة للأسرة.... بالإضافة إلى مواجهتهن لعدد من القيادات الدينية في المنابر الحوارية التلفزية والإذاعية. وقد عملت تلك الجامعيات على التأكيد على البعد البشري في العملية التأويلية لأحكام الشريعة، ونقل الجدل حول الشريعة من أفق التعالي الإلهي إلى تاريخية الظاهرة الدينية مذكّرات بالجهد الذي بذله الطاهر الحدّاد في هذا الإطار. ويمكن القول إنّها المرّة الأولى التي تتاح فيها الفرصة للأكاديميات بتوظيف معارفهن لخدمة النشاط الحقوقي بصفة عامّة، ونقلها من المجال الخاصّ بالجامعات إلى المجال العمومي الذي يسمح للجماهير بالتفاعل مع القضايا المطروحة والانخراط في النضال.

(د) قراءة في الاستراتيجيات المعتمدة.

وبالعود إلى هذه الاستراتيجيات نستنتج الآتي:

- ركّز الباحثون العرب والغربيون على أهمية استعمال التونسيات للإنترنت،

مفضّلين القول على صفحات الفيسبوك⁽²⁶⁾ التي استعملت للدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة، والتعبئة، والحوار، وغيرها. ولم يفت بعض الدارسين الاهتمام بالتعريف بدور المدونات في المقاومة، والإشادة بتنمية قدرات النساء في هذا المجال، وطرق إفادتهن من الميديا الجديدة للتوثيق، والمواجهة، والتخطيط، والتثقيف وغيرها. فكانت الوسائل التواصلية أداة ناجعة لتحرك التونسيات، وجعل نشاطهن مرئيا إن كان ذلك على الصعيد الوطني أو العالمي. كما أنّ استهلاك الوسائط الإعلامية ساعد عددا من النساء على تشكيل ذواتهن، وممارسة الاختيار الحرّ، والفعل الإرادي وإقامة التحالفات.

– تميّزت هذه الاستراتيجيات بالتنوع والتجدّد خلال كلّ المسار. فقد استغلّت الناشطات بعض الحوادث للقيام بالتعبئة كحادثة اغتصاب عدد من الشرطيين لفتاة، وقد أعلن الناطق الرسمي لوزارة الداخلية بأنّه سيتم مقاضاة الفتاة بتهمة المساس بالأخلاق العامّة، وهو موقف أثار غضب الجماهير. وبالإضافة إلى ذلك حوّلت النساء الاحتفاء بعيدهن (13 أوت/ أغسطس) إلى مناسبة للاحتجاج، ولفت أنظار وسائل الإعلام العالميّة لما يحدث للتونسيات، إلى غير ذلك. والنساء إذ يتحركن لا يفوّتن فرصة للتنديد والتشهير بالتجاوزات، وهنّ يعين جيّدا أنّهن يبالغن في ردود أفعالهن، وأحيانا يضخّمن الحدث، بيد أنّ الأمر، من منظورهن، يستدعي ذلك التهويل من أجل كسب المعركة.

– تبدو طبيعة هذه الاستراتيجيات مزدوجة تنهل من معين عالميّ بفضل عولمة التحركات النسائيّة، والتشبيك، والأخاوتية النسائيّة (Sisterhood)، وتبادل خبرات

(26) Sami Zlitni & Zeineb Touati, «mobilization in Tunisia»

Journal of International Women's Studies, Volume 13, Oct-2012,

Issue 5 Arab Women Arab Spring, Article 6

نذكر من بين هذه الصفحات Social networks and women's
vive la femme Tunisienne; Forum des femmes Tunisiennes, préserver les acquis de la femme tunisienne....

Victoria A. Newsom & Lara Lengel, Arab Women, Social Media, and the Arab Spring: Applying the framework of digital reflexivity to analyze gender and online activism, Journal of International Women's Studies, Volume 13, Oct-2012.

Issue 5 Arab Women Arab Spring, Article 5

النساء، ولكنها ترجع في الوقت نفسه، إلى المخزون الوطني، والرأس مال الثقافي المحلي لتستلهم منه بعض الحكم، والعبر، والدروس، والآليات. فقد راجت على الفيسبوك أقوال مأثورة لـ «ناس بكري قالوا» توضح رؤية استباقية لتصرفات الناس أو ردود فعلهم إلى غير ذلك من المظاهر. وعلاوة على ذلك نظمت عدة فتيات مسيرات يرتدين فيها الزي التقليدي «السفاري»، وهو عبارة عن غطاء أبيض تلتحف به المرأة الحضرية تقلص استعماله، ولكنه عاد ليُستثمر في محاولة للدفاع عن الهوية التونسية التي تعرّض للتشويه بعد انتشار العباءات السود والنقاب، وغيرها من العلامات التي «تمشرق» حياة التونسيات. ولا يمكن التغاضي أيضا عن «سياسة الأجساد» وابتكارات الموضة التي وُظفت في هذا السياق إذ مالت فئة من التونسيات إلى تحويل العلم التونسي إلى نسيج تُحاط منه ملابسهن التي يشاركن بها المظاهرات.

– يعدّ النيش في الذاكرة الجمعيّة، والاستنجد بالمخزون الثقافي استراتيجيّة هامة في النضال إذ بفضل عرض شهادات النساء اللواتي عانين من نظام تعدّد الزوجات، وإبراز مقاومة المناضلات للمستعمر وللتقاليد التي تحول دون تلقيهن العلم، فضلا عن إذاعة بعض الأغاني القديمة التي تسرد معاناة النساء... تمكّنت الأجيال الجديدة من أن تنتبه إلى خطورة الدعوة إلى التخلي عن مجلّة الأحوال الشخصية.



- أبرز نسق الأحداث قدرة النساء على الإبداع والابتكار وقد تجلّى ذلك في نظم الكلام الذي يردّد في الاحتجاجات، وفي كتابة الشعارات وفي التعليق على بعض الأحداث نذكر على سبيل المثال: «المرأة ثورة وليست عورة»، «المرأة التونسية شوكة في فم الرجعية»...

- تفهّم آليات المقاومة، وخطط وضع الاستراتيجيات في إطار تفاعل المحلي مع العولمي. فعلى سبيل المثال تحولت المظاهرات والاعتصامات إلى مشهد كرنفالي تقاوم من خلاله النساء الرجعية من خلال الاحتفاء بالزينة والألوان، ورفع الأعلام، والرقص إلى غير ذلك من الأفعال المعبرة عن حبّ الحياة. وهذه الآلية في المقاومة ليست من ابتكار التونسيات، بل هي من أشكال التعبير السائدة في المجتمعات الغربية.

وقد كشف بناء الاستراتيجيات عن استقلالية النساء في اتّخاذ قراراتهن، ومدى حرصهن على التحرك، وممارسة الضغط عبر امتلاك الفضاء العمومي. ثم إنّ ابتكار الاستراتيجيات وضّح مدى قدرة فئات من التونسيات على إعادة تشكيل ذواتها، وردّ الاعتبار لأهميّة الفعل في الواقع من منظور المواطنة الكاملة، ومعنى هذا أنّ الفعل الاجتماعي كان سلوكا مستندا إلى نمط من التفكير والإحساس، ومنظومة قيم ضاغطة تتجاوز الفرد لتعبّر عن المشترك.

ويتّضح أنّ مقاومة النساء سمحت بإحداث قطيعة مع سردية «الضحية»⁽²⁷⁾ التي تلتدّ أحيانا برواية حكايات العنف الممارس ضدها، وتبقى خاملة لا تحرك ساكنا. فقد استطاعت فئات من التونسيات تجاوز رد الفعل لتبدع وتبتكر وتضفي المعاني على الفعل الاجتماعي.

3- الحركة النسائية التونسية في ظل المسار الانتقالي: الديناميكية الجديدة

وفرت الثورة للنساء فرصة البروز فكنّ مرثيات على صُعد عدّة. وبعد التعتيم المقصود الذي كان يمارسه نظام «بن علي» ضدّ الخارجيات عن السرب اللواتي

Nadine Sika, «The Role of Women in the Arab World: Toward a New Wave of Democratization, (27) or an Ebbing Wave toward Authoritarianism?» *Journal of International Women's Studies*, Volume 13, Oct-2012.

Issue 5 Arab Women Arab Spring, Article 1

رفضن دخول بيت الطاعة. ها هنّ العاشقات لتونس ينطلقن بعد أن استفزهنّ مناخ العنف والتهديد بالتقليص من المكتسبات فجعلنّ يؤازرن بعضهن البعض ويعملن معا. ولولا كثرة التحديات التي واجهتها النساء، وحضور المخاوف ما كان بالإمكان ابتكار الاستراتيجيات، وتنويع التحركات، وإنتاج الأفكار، وتحقيق المراد.

وقد سمحت المرحلة الانتقالية للمجتمع باكتشاف قدرات فئات من التونسيات والوقوف عند تجارب امتلاك الصوت. فساء كثر، من مختلف الشرائح العمرية والانتماء الجهوي، والثقافي، والطبقي شددن إليهنّ الأنظار من خلال الجراءة، وبلاغة العبارة، وقوة المحاجة حتى أطلق عليهنّ «حرائر تونس» وكثرت الإشارة إليهنّ بـ: «نساء بلادي نساء ونصف».

ولئن ظلّت الإسلاميات مغيبات عن الأنظار طيلة عقود فإنّ المرحلة الانتقالية أبانت عن قدراتهنّ، وتحمّسهنّ لإنشاء الجمعيات التي تعبّر عن تصوّراتهنّ. وقد شجعهنّ نجاح عدد منهنّ في الترشّح للمجلس التأسيسي على العمل. وسمحت تجربة دخول المجلس لهؤلاء النهضائيات بالتدرّب على المفاوضات، والحوار، وكيفية البروز في وسائل الإعلام، والمؤتمرات إلى غير ذلك من المهارات⁽²⁸⁾.

وفي المقابل ظهرت تونسيات لا تؤمنّ بالمكاسب، والحقوق أو هنّ تؤمنّ بمنزلة أخرى روّجت لها تيارات السلفية، وأدعياء الفكر الوهابي. وهكذا تحرّكت المدافعات عن النقاب، والفصل بين الجنسين، والراغبات في العيش تحت دولة إسلامية تطبّق 'شرع الله'، وتوقف العمل بالاتفاقيات والمعاهدات، وتصالح النساء مع «البيتوتة»، ولا تمنع حقّ الرجال في التعدّد⁽²⁹⁾.

والجدير بالإشارة أنّ الثورة هتكت ستر فئة من الرجال فيسرّ التمييز بين المؤمنين فعلا بمواطنة المرأة، والمدّعين. وسمح السياق الجديد بخروج رجال بتصوّرات قروسطية، وهيئات أفغانية من كهوفهم يرفعون العصي بوجه «بنات بورقبة» (الفاسق والكافر)، راغبين من وراء ممارسة مختلف أشكال العنف تأديب سليطات اللسان، والمستقويات بمجلة الأحوال الشخصية، والانتقام من واقع جعل التونسيات في

(28) تحصّلت النساء على نسبة 25% من المقاعد داخل المجلس.

(29) نبيل صالح، «تونسيات لا تُرضيهنّ المساواة» في الدستور - 11-01-2014، مدونة الجمل بما حمل

[/http://aljaml.com](http://aljaml.com)

الصدارة معرفة وعملا وكدحا، متمسكات باستقلاليتهن فخورات بمكتسباتهن. وفي مقابل هذه الحركة التي تشدّ إلى الوراء انتعش الفكر النسويّ من خلال تأسيس جمعيات جديدة، والكتابة من منظور نسويّ وحقوقيّ، نلمس ذلك من خلال مختلف الصور، والنصوص، والأقوال المأثورة، ومقاطع الفيديو واليوتيوب، المتداولة على موقع الفايسبوك التي تحتفي «بنوال السعداوي»، و«أحلام مستغانمي»، و«سيمون دي بوفوار»، و«فرانسواز هيريتي»، وغيرهن. وظهرت أيضا محاولات لإنعاش الذاكرة الوطنية تتحدّث عن شخصيات تاريخية كعليسة والكاهنة، وتعدّد مآثر زعماء ومناضلات كالطاهر الحداد» والزعيم «بورقيبة»، و«راضية الحداد»، و«بشيرة بن مراد»، و«منويّة الورتاني»، و«توحيدة بن الشيخ» وغيرهم.

وتعدّ حركة المدّ والجزر أهمّ ميسم للحركة النسائية. فكلّما سارت الناشطات خطوة إلى الأمام حدثت الانتكاسة، وكلّما أحبطن زاد عنادهن وإصرارهن على نيل حقوقهن. وكانت اللحظة التي قرّرت فيها الأغلبية داخل المجلس التأسيسيّ العدول عن المساواة بين الجنسين، واستبدالها بالتكامل اللحظة المفصلية في مسيرة الحركة النسائية. فقد أدركت التونسيات حينها أنّ الوعود التي قطعت، وإقرار الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي يوم 11 افريل/ أبريل 2011 مبدأ التناصف (رجال/ نساء) في مستوى الترشّح لانتخابات المجلس التأسيسيّ، والترحيب بتأنيث الفضاء العامّ السياسيّ إن هي إلاّ إجراءات ظرفيّة يمكن استبدالها حسب انقلاب موازين القوى.

وبعد أن ظنّت أغلب النساء أنّ التناصف حقّق لهنّ الريادة، وجعلهن فخورات بمكسب حلمت به الأمم الديمقراطيّة ها هنّ يتحوّلن إلى «مكّمّلات». وبعد أن توقّعت الناشطات تكاثف جهود جميع النائبات من أجل الدفاع عن حقوق النساء اكتشفن أنّ النهضاويات لم ينجحن في الغالب، في أن يكنّ نساء قبل كلّ شيء. فهن خاضعات ومأمورات بأوامر القيادات الذكورية عند التصويت وفي كلّ القضايا بما في ذلك ما يخصّهن. وبعد أن ظنّت الناشطات أنّ معركة الشريعة قد حسمت ها هي «الذكورية الأيديولوجية» تعود من جديد لتؤثّر في صياغة الدستور. نلمس ذلك في تسريب فكرة القوامة عبر تكامل الأدوار، والإلحاح على تصوّر المرأة داخل مؤسسة الزواج، والإعلاء من شأن الأمومة على حساب اعتبار المرأة ذاتا مستقلّة

ومواطنة فاعلة.

وقد تمثل ردّ الناشطات على محاولات إحياء المنظومات القديمة في بيان تهافتها، فهي تنتزع المرء من واقعه لتحوّله إلى كائن مستلب بالإضافة إلى كونها لا تنسجم مع المسار الثوريّ الذي يحفز الفرد على التجدد واستعادة فاعليّة سُلبت منه منذ عقود.

4- تقييم التحرك النسائي

يقودنا التأمل في فاعليّة النساء إلى الوقوف عند الاستنتاجات الآتية:

- شاع التعميم في أعمال الباحثين الذين رصدوا تحرك التونسيات في الثورة وبعدها. فقد تحدّث هؤلاء عن التونسيات دون اهتمام يذكر بتحديد هوية الفاعلات وفق معايير السنّ، والطبقة، والانتماء الجغرافي والسياسي والثقافي. ونذهب إلى أنه من الضروريّ تكثيف البحوث الميدانية بهدف تبيان الفروق على مستوى الأداء. فالاستراتيجيات تبنى في ضوء تحديد المواقع والمكانة الاجتماعية والموارد المتاحة للقدرات على الفعل الاجتماعي فضلا عن نسق العلاقات الاجتماعية ومدى قدرة اللاعبات على التفاعل والتواصل وفق نسق من الرموز لعلّ أهمّها اللغة. وإن قارنا على سبيل المثال، بين مدى التزام الأجيال بالفكر النسويّ سنتبين اختلافا على مستوى الانتماء. فبينما تجاهر الأجيال الأولى بانتمائها إلى الحركة النسوية وتنزل مختلف أنشطتها ضمن هذا الإطار مع الإشادة، في الغالب، بالفكر البورقيسي، تعتبر فئة من الفتيات أنّهن يتحرّكن من موقع الإيمان بالمواطنة، ولسن بحاجة إلى التوقيع ضمن الفكر النسويّ لأسباب تتطلّب دراسة معمّقة. والواقع أنّ التحركات النسائية في غضون هذه السنوات الأخيرة، تشي بتسرّب الفكر النسوي بطريقة ضمنية، إلى بنية المتخيل. فكم من فتاة لم تقرأ شيئا عن أساطين الفكر النسوي ولكنّها تصوغ خطابا أو تنخرط في نشاط يجسّد مبادئ النسوية. فهل معنى هذا أنّنا إزاء تشكّل نسوية جديدة نشأت بعيدا عن الأفضية المعتادة كالجمعيات النسوية أو الجامعات: نسوية ترفض التعامل مع المنظمات العالمية والمؤسسات الغربية لأنّها تؤمن (بسياسة الشارع) على حد تعبير «بايات» (Bayat 2007) «street politics» أي التحرك الميداني عبر الحضور

في الفضاء العام⁽³⁰⁾؟

– سمح سياق المسار الانتقالي لناشطات، ومتقفات، وفنانات،... بالتلاحم بجموع النساء العاديات ليفعلن في الواقع، وليقمن بسدّ الفجوة التي كانت موجودة بين النخب وعموم النساء. وما كان بالإمكان تحقّق ذلك لولا إقدام الجمعيات بمراجعة مواقفها، واستراتيجياتها، وإدراكها لأهميّة العدالة الاجتماعية، والكرامة، والمساواة بين الجهات، فضلاً عن التزام النسويات بالدولة المدنيّة وقيم الديمقراطية التشاركية التي تفتح المجال أمام الجميع للتفاعل مع كل من الشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

– لا مرأى في أنّ اللاعبات المتميّزات في هذا المسار الانتقالي، هنّ المتممات إلى الشقّ الحداثي أو الليبرالي أو العلماني أو اليساري. فقد عرفنا مهاجرات يضحين بمناصبهن، ويقدمن مصلحة البلد على مصالحهن الشخصية، ويقبلن بترك عائلاتهن، ويعشن حالة من عدم الاستقرار، بين تونس وفرنسا أو غيرها من البلدان، يدعوهن نداء الواجب إلى أن يكن حاضرات في هذا السياق التاريخي: يعتمدن ويهتفن، ويتكرن الشعارات... وفي المقابل لم تخض الإسلاميات معارك من أجل حقوقهن بل نزلن إلى الشوارع لشدّ أزر أحزابهن. ولئن عرفت الإسلاميات في مصر والمغرب والأردن وغيرها ظهور أصوات تناصر الأحزاب عبر صياغة تصورات فكرية فإنّ المسار الانتقالي لم يسمح ب بروز أصوات مماثلة في حزب النهضة أو في الأحزاب ذات المرجعية الدينية ذلك لأنّها تفتقر إلى نساء مثل نادية ياسين أو هبة رؤوف عزة... قدرات على إنتاج خطاب يبلور فكر الأحزاب. وفي المقابل برزت 'العلمانيات' اللواتي اتهمن بأنهن «ضحايا الفكر التغريبي» ونهضن بدور التوعية والتثقيف عبر شرح المنظومة الفقهية وأسس العمل التفسيري.

– تميّزت الفاعلات بواقعيّة جعلتهن يُعقلنّ مطالبهن فيتنازلن عن رفع سقف المطالب، ولكنهنّ تمسّكن «بالخيال الذي يؤسّس مشاريع اجتماعية جديدة، ويحوّل جمود المكان إلى قوة ديناميكية تدفع مجموعات كبيرة لارتجال آليات تحالف ومقاومة وبذلك لا يصبح الخيال قاصراً على الإبداع كما هو سائد بل

(30) يبدو أنّ نفس الظاهرة قد عرفت في المغرب مع حركة 20 فبراير إذ انخرط الشباب (من الجنسين) في النضال من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة لجميع المواطنين والمواطنات.

يتحوّل إلى جزء أصيل في النشاط اليومي للبشر»⁽³¹⁾.

- يمكن تصنيف الفاعلات إلى صنفين: الفاعلات المعروفات قبل الثورة، ولاعبات جدد برزن في الثورة وفي المسار الانتقالي. وقد تمكّنت تلك السيدات من تحقيق التفاعل بين النضال الميداني والنضال الافتراضي، وصياغة حقيقة مشتركة تدشّن مرحلة جديدة من تاريخ النضال، وترسي مرحلة تنشئة اجتماعية - سياسية جديدة.

5- إنجازات مبتكرة

ما إن تمّت المصادقة على الدستور الجديد حتى انهالت تصريحات القيادات الحزبية، ونواب المجلس التأسيسي مؤكّدة تميّز هذا الدستور واعتباره أنموذجاً يقتدى به، لا سيما بعد إقرار مبدأي التناصف والمساواة. ولعلّ خطاب التمجيد يذكّرنا مرّة أخرى، بأنّ حقوق النساء تدرج ضمن خطاب «إنجازات» الحكومة وتضفي شرعيّة ما على النظام.

لقد تناسى المتفخرون بالدستور الجديد أنّه ما كان بالإمكان الوصول إلى صياغة هذه الوثيقة 'الحداثيّة' لولا الضغط الذي مارسه المجتمع المدني، والأداء المتميّز للنساء اللواتي ضحّين بأوقاتهم، وأموالهن، ودفعن الثمن حتى يحافظن على مكتسباتهن، ويحقّقن بعض النصر: فقد أكّد الفصل 46 التمسك بمكتسبات دولة الحداثة فيما يتعلّق بحقوق المرأة، وعلى وجوب السعي إلى تدعيمها فيما أرسى الفصل 21 صراحة مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والحريات، ونصّ على واجب الدولة في اتّخاذ التدابير التي تكفل القضاء على العنف ضدّ المرأة. ونذهب إلى أنّ ما أنجزته الفاعلات يتجاوز دسترة حقوقهنّ إلى تأسيس الفعل الوجودي: إنّها الذات القادرة على الفعل لا من منطلق البحث عن الاعتراف بل بهدف إثبات الوجود. فالفعل «يشعر الفرد بتحقيق ذاته بمجرد حضوره في كلّ حركة يقوم بها، وهو بذلك يشعر بوجوده»⁽³²⁾.

وهكذا وجدت الحركة النسويّة فرصتها للتذكير بأنّها شريكة فعلية في الثورة

(31) شيرين أبو النجا، الحجاب بين المحلي والعولمي: هوية سياسية أم دينية؟ بيروت، المركز الثقافي العربي، 2008، ص 28.

Tzvetan, Todorov, La vie commune. Essai d'anthropologie générale, Seuil, Points, Essais, Paris, (32) 1995, p. 179.

والبناء، وفي عملية الانتقال الديمقراطيّ فلا معنى لإرساء الديمقراطية دون تمكين النساء من حقوقهن، وإرساء العدالة الاجتماعيّة. ونذهب إلى أن ما ميّز مسار التحوّل الديمقراطيّ التونسيّ احتلال المساواة الجندرية منزلة الصدارة في النقاشات التي دارت حول شكل الدولة، ونمط الحكم، ومشروع المواطنة بالإضافة إلى تمكّن الناشطات من مواجهة النظام الاجتماعي، والنظام السياسي على حدّ سواء.

ولعلّ أهمّ مكسب تحقّق بالنسبة إلى التونسيّات علاوة على التنافس، والمساواة هو أن هذه التحديات زجّت بنساء من عامّة الشعب لا عهد لهن بالعمل الجمعيّاتي، في أنون النضال. فتمكّن من بناء هوياتهن والتعبير عن مطالبهن، وإدارة الخلافات. أضف إلى ذلك أنّهن حصلن على دربة على احتلال الفضاءات العامّة، وامتلاك الصوت، وعشن على مَرّ الشهور، المحنة تلو الأخرى: بحث أصواتهن، وانهمرت دموعهن، ولكنهن واصلن الكفاح من أجل غد أفضل تتغيّر فيه الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. ونرجّح أنّ هؤلاء النساء سيكن قادرات على الإدلاء بشهادتهن، وانتزاع حقّ تمثيل ذواتهن. فقد ساهمن في فكّ العزلة، وبناء المسار الانتقالي، وانتقلن من موقع الناقلات للأحداث إلى موقع الفاعلات في الواقع والصناعات للتاريخ. وتتمّ هذه القدرة على الفعل الاجتماعيّ عن مدى دخلنة النساء لعناصر الثقافة المدنيّة والسياسيّة ومدى تشبّعهن بثقافة حقوقية فضلا عن تأثير «شخصيات قدوة»⁽³³⁾ في متخيّلهن.

ويتّضح أنّ واقع الحركة النسائيّة التونسيّة يشهد تحوّلًا إن كان ذلك على مستوى حقّ التمثيل أو الخطاب الذي يصاحبه، أو هويّة المحتكرات حقّ الكلام باسم التونسيّات أو طبيعة الانتماء. فلقد أبان مسار التحوّل تفتيتًا وتشظيًّا للأنا أو نحن (Fragmentation of the we) إذ ظهرت ناشطات مستقلات لا ينتمين إلى الجمعيّات النسائيّة أدلين بدلوهن في التحركات دون شعور بأهميّة الانتماء الجمعيّاتي أو الحزبيّ ممّا يجعلنا نتساءل هل نحن إزاء مرحلة ما بعد النسويّة، وما بعد الحركة الحقوقيّة أم هي إرهاصات تشكّل نسوية جديدة خارج الحدود المتعارف عليها؟

(33) من هذه الشخصيات جميلة بوحيدر، الكاهنة، عليسة... وكذلك بعض الشخصيات الوطنية البارزة في وسائل الإعلام كراضية النصراوي، وكلثوم كئو، وغيرهن.

قائمة المراجع

- أبو النجا شيرين، الحجاب بين المحلي والعالمي: هوية سياسية أم دينية؟ بيروت، المركز الثقافي العربي، 2008.
- العماري سنية بن جميع وشقرون حنان، تونسيات ومسار الثورة، تونس، منشورات الكريديف، 2013.
- Sika Nadine, «The Role of Women in the Arab World: Toward a New Wave of Democratization, or an Ebbing Wave Toward Authoritarianism?» *Journal of International Women's Studies*, Volume 13, Oct-2012, Issue 5, *Arab Women Arab Spring*, Article 1.
- Todorov. Tzvetan, *La vie commune. Essai d'anthropologie générale*, Seuil, Points, Essais, Paris, 1995.
- Petkanas (Zoe), *From Visible to Invisible: Tunisia's Gendered Democracy Paradox, CGHR Working Paper 3*, Cambridge: University of Cambridge Centre of Governance and Human Rights, (March 2013).

المواقع

- «نساء تونس... بماذا يحملن؟» (متاح بتاريخ 12-3-2014)
<http://www.youtube.com/watch?v=9BqNNcOLjjc>
- Dahmani (Frida), *Tunisie tout feu, tout femmes*, (23/07/2013) accessible 5-4-2014
<http://www.jeuneafrique.com/Article/JA2740p052.xml0/>
- «هل تشرّع سهام بادي وزيرة شؤون المرأة الزواج العرفي؟» موقع المصدر بتاريخ 2012-2-1
 ar.webmanagercenter.com- (متاح بتاريخ 6-4-2014)
- الهيشري عائدة، «حقوق ومكاسب المرأة في تونس ما بعد الثورة محل جدل واسع»، صدر يوم 07-03-2012، و متاح بتاريخ 6-4-2014 على الرابط التالي:
<http://www.tuess.com/tap/121910>
- قرامي آمال، «حقّ مجاهدات النكاح في هبة أجسادهن للثوار»، موقع الحوار المتمدن، العدد 4225، بتاريخ 24/09/2013؛ و متاح بتاريخ 6-4-2014
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=379409>
- قرامي آمال، «النساء والثورات والعنف»، موقع الحوار المتمدن، بتاريخ السبت 26 نوفمبر 2011، متاح بتاريخ 2-1-2014
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285240>

ورغي لمياء، «داعية سلفي: المرأة التونسية يمكن شراؤها بساندويش»، وكالة العصماء للأبناء، بتاريخ 26/07/2013؛ متاح بتاريخ 12-2-2014

http://www.alassma.com/spip.php?page=imprimer&id_article=780

المخلافي عبده جميل، «السلفيون في تونس: أقلية تخيف النساء والصحافة»، على شبكة الحوار نت الإعلامية، بتاريخ 06/12/2011؛ متاح بتاريخ 12-2-2014

http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=23509#.UvPJefl5M_w

LEDUC (Sarah), *Les Tunisiennes n'ont pas fini leur révolution*, (09/03/2012)

<http://www.france24.com/fr/20120307-tunisiennes-ont-pas-fini-leur-revolution-feministe-islamisme-ennahda-tunisie-journee-femme>

قيايتي محمد، «المرأة ومستقبلها تحت حكم الإسلاميين»، شبكة الأخبار العربية، دون ذكر تاريخ النشر، متاح بتاريخ 08 أبريل، 2014.

<http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=49704>

بن مهني لينا، «المرأة التونسية» و«ثورة الياسمين»، موقع النهار، 24 تشرين الأول 2013، متاح بتاريخ 6-4-2014.

<http://newspaper.annahar.com/article/77856>

«في بادرة هي الأولى من نوعها: دعوات لرفع العلم»، مقال غير ممضى، بتاريخ 23 يوليو 2013، موقع الصباح نيوز. <http://www.assabahnews.tn/article> (متاح بتاريخ 26-3-2014).

«المرزوقي يكرم خولة الرشيدي ويطالب المجرم بتسليم نفسه»، موقع المصدر بتاريخ 12/03/2012، متاح بتاريخ 26-3-2014.

<http://ar.webmanagercenter.com>

صالح نبيل، «تونسيات لا تُرضيهن «المساواة» في الدستور»، 11-01-2014، متاح بتاريخ 26-3-2014. مدونة الجمل بما حمل <http://aljaml.com>

خدير مبروكة، مخاوف من تراجع حقوق التونسيات في ظل صعود الإسلاميين، موقع أخبارك، بتاريخ 8-3-2012. <http://www.akhbarak.net/articles/8282552> (متاح بتاريخ 26-3-2014).

<http://www.akhbarak.net/articles/8282552>